أثر التضخم المستورد على مسار التضخم المحلي في الجزائر : دراسة قياسية بإستخدام نموذج NARDAL خلال الفترة (1990 – 2024) .

the impact of imported inflation on the path of domestic inflation in Algeria: a empirical study using the NARDAL model during the period (1990 – 2024) .

د/ صياح وداد [1]*

[1] مخبر الذكاء الإقتصادي والتنمية المستدامة، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار – ولاية عنابة، الجزائر، widad.sayah@univ-annaba.dz

تاريخ الاستلام:2025 /10/31 تاريخ القبول: 2025 /12/09 تاريخ النشر: 28/ 12 / 2025

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل إنعكاسات تقلبات مستويات الأسعار في الخارج على معدلات التضخم في الجزائر بالإعتماد على دراسة قياسية لبيانات سنوية خلال الفترة (1990 – 2024) بإستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع غير الخطي NARDL ، وقد تم التوصل إلى أن كل ارتفاع في التضخم المستورد يؤدي إلى ارتفاع التضخم المحلي بنسبة كبيرة في المدى الطويل، كما أن كلا من سعر الصرف الفعلي الحقيقي والإنفاق الحكومي يلعبان دورا أساسيا في تشكيل مسار التضخم طويل الأجل، إلا أن هناك محدودية في تأثير إنخفاض أسعار الواردات على إنخفاض الأسعار المحلية، بسبب الإختلالات الهيكلية في الأسواق المحلية التي تمنع تمرير إنخفاض التكاليف على المستهلك النهائي .

الكلمات المفتاحية: التضخم المستورد، التضخم المحلي، سعر الصرف، الإنفاق الحكومي، التكاليف.

تصنيفات JEL : E310

Abstract: This study aims to highlight the impact of imported inflation on domestic inflation in Algeria by clarifying the repercussions of price fluctuations abroad on inflation rates in Algeria, based on a benchmark study of annual data for the period 1990–2024 using the nonlinear autoregressive distributed lag (NARDL) model. It was found that every increase in imported inflation leads to a significant increase in domestic inflation in the long run. and that both the real effective exchange rate and government spending play a key role in shaping the long-term inflation path. However, there is a limited impact of lower import prices on lower domestic prices due to structural imbalances in domestic markets that prevent the passing on of lower costs to the final consumer.

Keywords: imported inflation, domestic inflation, exchange rate, government spending, costs.

Keywords: JEL Classification Codes: E310

*المؤلف المرسل. د / صياح وداد

1.مقدمة:

يشكل التضخم أحد أبرز المؤشرات الإقتصادية التي تؤثر على إقتصادات الدول المختلفة، من خلال انعكاساته على القدرة الشرائية للأفراد وعلى التوازنات الإقتصادية الكلية، حيث لم يعد التضخم يعتبر كظاهرة محلية داخل الدول، وإنما تعدى ذلك بسبب تأثره بعوامل خارجية مترتبة عن التضخم المستورد، الناتج عن إرتفاع الأسعار العالمية للسلع والخدمات، خاصة المواد الأولية والطاقة والمواد الغذائية.

وعلى غرار باقي الدول، فقد شهدت الجزائر العديد من التحولات الإقتصادية والهيكلية، وكذلك الأزمات الخارجية كتقلبات أسعار النفط، مما ساهم في تزايد تداعيات تغير مستويات التضخم المحلي عبر قنوات التضخم المستورد، حيث أن هناك العديد من القنوات التي ساهمت في إنتقال التضخم المستورد أهمها: أسعار الواردات، أسعار سعر الصرف، الكتلة النقدية وأسعار الصادرات.

وعلى هذا الأساس فقد أصبح الإقتصاد الوطني أكثر عرضة لتقلبات الأسعار في الأسواق العالمية، خاصة في إطار الإنفتاح الدولي للإقتصاد الجزائري، مما إستدعى ضرورة تحليل ديناميكيات الأسعار ووضع السياسات المناسبة التي تحد من تأثير التضخم المستورد على التضخم المحلي في الجزائر .

وعليه فإن ظاهرة التضخم المستورد تعتبر كأحد أبرز التحديات التي تواجه الإقتصاد الجزائري، حيث أن إرتفاع أسعار السلع والخدمات المستوردة، تؤدي إلى إنتقال ضغط الأسعار إلى السوق المحلية، مما يتسبب في زيادة الضغوط التضخمية المستوردة.

- ✓ **الإشكالية:**

بناء على ما تقدم يمكن صياغة إشكالية البحث في التساؤل الجوهري الآتي:

ما مدى مساهمة التضخم المستورد في تفسير التغيرات التي شهدها التضخم المحلي في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2024 ؟

- ✓ **الأسئلة الفرعية:**

- ماهي أهم المقاربات النظرية التي فسرت ظاهرة التضخم؟
- ما المقصود بالتضخم المستورد؟
- ما هي إنعكاسات التضخم المستورد على الإقتصاد الجزائري ؟
- ما هي أهم القنوات التي تم من خلالها إنتقال أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي؟

- ✓ **فرضيات الدراسة :**

- إن الاقتصاد الجزائري لا يمتص الصدمات التضخمية الخارجية فحسب، بل يضاعف من أثرها.
- يلعب كلا من سعر الصرف الفعلي الحقيقي والإنفاق الحكومي دورا أساسيا في تشكيل مسار التضخم طويل الأجل.

- إن إنخفاض الواردات يؤدي إلى إنخفاض الأسعار المحلية بسبب إنخفاض تكاليف السلع، إلا أن هناك بعض السلع قد تتأثر بالعديد من العوامل كالرسوم الجمركية، تكاليف النقل، مما يحد من تأثير إنخفاض أسعار الواردات على الأسعار المحلية.
- إن الإختلالات الهيكلية في الأسواق المحلية تمنع تمرير إنخفاض التكاليف على المستهلك النهائي .

✓ **أهداف الدراسة :**

- تحديد العلاقة بين التضخم المستورد والتضخم المحلي في الجزائر خلال الفترة 1990 – 2024 بإستخدام نموذج NARDAL .
- قياس حجم مساهمة التضخم المستورد مقارنة بالعوامل الداخلية.
- تحليل مدى إنتقال تقلبات الأسعار العالمية إلى السوق المحلية.

✓ **أهمية الدراسة:**

تبرز أهمية هذه الدراسة في التركيز على تفسير التغيرات التي شهدها التضخم المحلي في الجزائر، من خلال توضيح تأثير تقلبات كلا من أسعار السلع المستوردة وكذلك أسعار الصرف على الإقتصاد المحلي الجزائري، حيث تعد من أهم الأسباب التي تساهم في تصاعد الضغوط التضخمية المستوردة.

✓ **المنهج المستخدم :**

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، بالإضافة إلى الإعتماد على الاسلوب القياسي الاحصائي المشتمل على الاساليب الكمية الاحصائية في الجانب التطبيقي لتغطية جميع جوانب الدراسة.

✓ **هيكل الدراسة:**

المحور الأول : الإطار المفاهيمي لظاهرة التضخم.

المحور الثاني : أساسيات حول التضخم المستورد وقنوات إنتقاله .

المحور الثالث: تحليل قياسي لأثر إنتقال التضخم المستورد على التضخم المحلي في الجزائر بإستخدام نموذج NARDAL خلال الفترة (1990 – 2024) .

1. الإطار المفاهيمي لظاهرة التضخم:

1-2 مفهوم التضخم :

إختلف رواد الفكر الإقتصادي على تحديد مفهوم شامل لظاهرة التضخم، بسبب التباين في أسباب نشوئها و كذا تعدد مظاهر التضخم السائد بين مختلف الدول، على إعتبار أن التضخم يعد من أبرز المتغيرات الإقتصادية التي تؤثر في إقتصاديات الدول ومعدلات نموها.

حيث يرى بعض الإقتصاديين أن " التضخم" يشير إلى إرتفاع كمية النقود المتداولة بشكل يفوق قدرة الإقتصاد على توفير السلع والخدمات المطلوبة، حيث يؤدي ذلك إلى تجاوز الطلب الكلي للعرض الكلي خلال فترة

زمنية محددة، هذه الديناميكية تفضي إلى إرتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار ، مما يعكس عدم التوازن بين النشاط الإقتصادي والإمكانات الإنتاجية". (عبدالفتاح، 2022، صفحة 37)

وفي هذا الشأن فقد أشار " كوريتر " إلى أن " التضخم عبارة عن حالة عدم التوازن بين مستويات العرض والطلب في السوق ، مما يستدعي ضرورة تحليلها وفق الأسس الديناميكية والمعايير الإقتصادية المعتمدة " (عبدالحسين، 2011، صفحة 23)

إلا أن بعض الإقتصاديين تبنوا النظرية الكمية كإطار لتفسير مفهوم التضخم ، وأعتبروا أنه عبارة عن : "

الزيادة المستمرة في المستوى العام للأسعار، الذي يرجع إلى إرتفاع كمية النقد المتداول في الإقتصاد " ، إنطلاقا من هذا المفهوم فإن زيادة كمية النقود المتداولة في السوق تساهم في إرتفاع المستوى العام للأسعار، مع ثبات باقي العوامل دون أي تغيير، وهذا بدوره يؤدي إلى زيادة معدلات التضخم". (متولي، 2014، صفحة 207) .

أما وفقا لنظرية الدخل والإنفاق، فإن التضخم يعبر عن " إرتفاع معدل الإنفاق والدخل"، وبالتالي تؤدي زيادة الإنفاق ومن ثم الدخل النقدي إلى إرتفاع الأسعار وحدوث تضخم، خاصة عندما تبقى كمية السلع المتوفرة ثابتة دون تغيير، أما الإنخفاض النقدي فيترتب عنه تراجع الأسعار، بشرط أن تكون الزيادة في الإنفاق واسعة وشاملة وبنسبة تفوق معدل النمو في الإنتاج". (عناية، 2000، صفحة 17)

وعلى هذا الأساس، فإنه لا يعد الإرتفاع المؤقت أو المتقطع للأسعار تضخما، على إعتبار أن مصطلح التضخم يستخدم للإشارة إلى الزيادة المستمرة والعامة في مستويات الأسعار". (خالد و الرفاعي، 2000، صفحة 249) .

وعليه فإن ظاهرة التضخم تعبر عن حركة ارتفاع الأسعار، أما النقود فتلعب دور المسب فقط. **(مسعود، 2022، صفحة 284).**

إستنادا إلى المفاهيم التي تناولها الإقتصاديون المهتمون بدراسة هذا الموضوع، يمكن إستخلاص أن التضخم يشير إلى حركة تصاعدية مستمرة في مستويات الأسعار، هذه الظاهرة تنشأ نتيجة فائض الطلب الذي يفوق حجم العرض، مما يؤدي إلى إرتفاع مستمر في المستوى العام للأسعار بشكل شامل، ويؤثر هذا الإرتفاع على كافة السلع المتداولة في الأسواق وكذلك على عناصر الإنتاج المختلفة.

2-2 **المقاربات النظرية المفسرة للتضخم:**

تعددت آراء وتحليلات الإقتصاديين حول موضوع التضخم وتفسير أسبابه، حيث برزت العديد من النظريات التي تناولت هذه الظاهرة الإقتصادية من زوايا مختلفة، ويمكن تلخيص أهم هذا النظريات فيما يلي:

1-2-2 **نظرية سحب الطلب :**

أدى ظهور الأزمة المالية العالمية سنة 1929 إلى حالة من الكساد الإقتصادي، من خلال إنخفاض معدلات التشغيل وتوقف عمليات الإنتاج، مما أثبت أن النظرية الإقتصادية الكلاسيكية أصبحت غير فعالة في تفسير أو معالجة تلك الأزمة، وفي هذا السياق قدم الإقتصادي " كينز" أفكار جديدة هدفت إلى إعادة صياغة المفاهيم الإقتصادية حسب الطبيعة الديناميكية للأسواق، حيث ركز " كينز" على أن التغيرات في المستوى العام للأسعار

سببه التغير في سعر الفائدة والتفاوت بين معدلات الإستثمار والإدخار، وأوضح أن تحقيق التوازن بين الإستثمار والإدخار عند سعر فائدة مستقر – يتساوى مع السعر النقدي- يساهم في إستقرار الأسعار، إلا أن "كينز" أكد أنه ليس من الضروري أن يتحقق ذلك التوازن بين الإدخار والإستثمار، وهو ما أطلق عليه مفهوم " الطلب الكلي الفعال "، الذي يعبر عن إجمالي الإنفاق من جميع الوحدات الإقتصادية، وشدد كينز على أن الطلب الفعال يعد العامل الأساسي الذي يؤثر في مستويات الدخل والتشغيل والإنتاج، حيث أن التغيرات في المستوى العام للأسعار تتشكل بسبب الطلب على السلع الإستثمارية بجانب الطلب على السلع الإستهلاكية، وبالتالي يلعب الطلب الفعال الدور المحوري في تحديد مسارات الأداء الإقتصادي، بما في ذلك تحديد مستويات الإنتاج و التوظيف. (حسين و عبدالجبار، 2021، صفحة 296) .

2-2-2 **نظرية التغيير في الطلب:**

إن إرتفاع مستوى الأسعار قد يكون بفعل تغير تركيب الطلب بشكل أسرع من تغير تركيب العرض، وليس بالضرورة نتيجة لزيادة الطلب الكلي، هذا النوع من التضخم قد يحدث عند تحول طبيعة الإنفاق، سواء الإستهلاكي أو الإستثماري، حيث يبرز غالبا بعد فترات الحروب، بسبب تخفيض النفقات العسكرية وزيادة الطلب على السلع الإستهلاكية، مما يؤدي إلى إرتفاع الأسعار، خاصة خلال المرحلة الإنتقالية التي يحتاجها الإقتصاد لإعادة توجيه الإنتاج نحو تلبية إحتياجات هذه الصناعات. (الأمين، 2002، صفحة 215)

3-2-2 **نظرية زيادة التكاليف :**

تفسر نظرية زيادة التكاليف هذه الظاهرة الإقتصادية من منظور يختلف عن نظرية تضخم الطلب، ففي إطارها، ترجع زيادة مستوى إلى تصاعد الأجور النقدية أو إرتفاع تكاليف المدخلات الإنتاجية الأخرى، حيث تؤدي هذه العوامل إلى إرتفاع أسعار السلع والخدمات النهائية، مما يحفز بدوره زيادات متتابعة في النفقات، ولهذا السبب فإن إرتفاع الأسعار سيؤدي إلى تقليص الأجور الحقيقية مقارنة بمستواها السابق، مما يعزز من رفع الأجور النقدية مجددا، ويترتب على ذلك زيادات إضافية في الأسعار، يطلق على هذه العملية مصطلح " التضخم التلقائي"، حيث يعود السبب المحوري فيها إلى إرتفاع النفقات دون الحاجة إلى توفر فائض في الطلب على السلع والخدمات، إضافة لما سبق، فإن إستمرار هذه العملية لا يرتبط بحجم الطلب أو العرض بشكل مباشر، حيث تشير فكرة التضخم المترتب عن النفقات إلى إنخفاض قيمة العملة أو القوة الشرائية للنقود، وهو ما ينجم عن عوامل أهمها التنافس غير المستقر وزيادة إحتكار المنتجين للأسواق، سواء كانت في ميدان السلع أو الخدمات، كما تلعب القوة الإحتكارية للنقابات العمالية في سوق العمل دورا رئيسيا، حيث تقوم بفرض زيادات في الأجور

الإسمية للعاملين بما يتماشى مع مراحل الدورة الإقتصادية المختلفة، هذا يؤدي بدوره إلى إرتفاع تكاليف الإنتاج، مما يؤدي لاحقا إلى إرتفاع شامل في المستوى العام للأسعار. (حسين و عبدالجبار، 2021، الصفحات 296-297)

3- أساسيات حول التضخم المستورد وقنوات إنتقاله :

3-1 مفهوم التضخم المستورد:

التضخم المستورد هو ظاهرة إقتصادية تشير إلى "إرتفاع أسعار السلع والخدمات العالمية التي يتم إستيرادها من الأسواق الدولية، سواء كانت سلع وسيطية، نهائية، مواد أولية أو مصنعة، أو حتى خدمات، هذه الزيادة في الأسعار الدولية تنعكس مباشرة على المستوى المحلي، من خلال إرتفاع شامل في معدلات الأسعار داخل السوق المحلية، وبالتالي فإن التضخم المستورد يشمل مدى تأثير الزيادة في الأسعار العالمية على إرتفاع الأسعار قي السوق المحلية". (يوسف، 1996، صفحة 57) .

وتعاني الدول الصغيرة من هذا النوع من التضخم نتيجة لإنفتاح إقتصادياتها على الإقتصاد العالمي، مما يجعلها عرضة لعوامل خارجة عن نطاقها الجغرافي المحلي، حيث لا تملك هذه الدول قدرة التحكم في تحديد أسعار السلع المستوردة، بالإضافة إلى زيادة إندماجها في الإقتصاد العالمي، ما يجعلها مستهلكا ضعيف الاثير على حجم السوق العالمي وأسعاره، ونتيجة لذلك، تستورد هذه الدول التضخم الخارجي الذي يؤدي إلى إرتفاع الأسعار محليا في نفس الإتجاه". (أسماء، 2017، صفحة 30)

كما أن هناك العديد من العوامل الداخلية التي تؤثر في الإقتصاديات المحلية، أهمها إرتفاع التكاليف الإنتاجية، بسبب إنخفاض سعر صرف العملة المحلية مقارنة بالعملات الأجنبية للدول المصدرة للمنتجات، كالدولار الأمريكي أو اليورو، هذا الإنخفاض يؤدي بصورة مباشرة إلى إرتفاع الأسعار، خاصة بالنسبة للمواد الأولية المصنعة". (الربيعي، 2013، صفحة 15) .

وفي هذا الشأن يرى " Henri Mercillon " أن التضخم المستورد يشير إلى النوع من التضخم الذي يكون ناتجا عن عوامل خارجية، بمعنى آخر، هو إنتقال تأثيرات التضخم من الدول المصدرة إلى الدول المستقبلة مما يؤدي إلى زيادة الضغوط التضخمية المستوردة " (Mercillon, 1987, p. 1131)

3-2 قنوات إنتقال التضخم المستورد :

إن عملية الانتقال الدولي للتضخم أي التضخم المستورد، تحدث عبر العديد من القنوات الأساسية التالية: (شقبقب و بن زيان، 2017، صفحة 92)

- **قناة المداخيل :**يرى الاقتصادي " HENRI MERCILLON " أن التغيرات في دخل البلد المصدر قد تؤثر على البلد المستقبل، من خلال زيادة الطلب الفعال على السلع والخدمات ، مما يؤدي إلى ظهور ضغوط تضخمية، هذه التغيرات في الدخل يمكن أن تنشأ إما نتيجة إرتفاع حجم الصادرات أو بسبب زيادة الكتلة النقدية في البلد المستقبل.

- **قناة التكاليف** : إن زيادة أسعار المنتجات المستوردة من دولة أو أكثر تؤدي إلى إرتفاع تكاليف الإنتاج وأسعار الإستهلاك في الدولة المستقبلة، وعليه فإن الضغوط التضخمية قد تتزايد بشكل ملحوظ في حال عدم

إنخفاض الطلب على هذه المنتجات. كما أن إنتقال الضغوط التضخمية يمكن أن يحدث من خلال قناتين مباشرة وغير مباشرة.

فيما يخص القناة المباشرة، يؤدي إرتفاع أسعار السلع المتبادلة في دولة صغيرة منفتحة على التجارة الخارجية ، والتي تعتمد على سعر صرف ثابت إلى زيادة أسعار هذه السلع في الإقتصاد المحلي بشكل أساسي وعندما تزيد أسعار السلع القابلة للتبادل مقارنة بالسلع غير القابلة للتبادل يحدث تأثير الإحلال، حيث يميل المستهلكون إلى إستبدال السلع الأكثر تكلفة بأخرى أقل تكلفة.

أما فيما يخص القناة غير المباشرة لإنتقال التضخم المستورد، لها علاقة فعالة بميزان المدفوعات، حيث يؤثر تغير الأسعار النسبية على توازن الميزان التجاري، هذا التأثير بدوره ينعكس على تدفقات رؤوس الأموال الخاصة، مما يؤدي إلى تغييرات في عرض النقود والدخل، وبالتالي يؤثر على أسعار السلع غير القابلة للتبادل، وقد أوضح المكتب الوطني للبحوث الإقتصادية في الولايات المتحدة الأمريكية" NBER " أن التضخم ينتقل عبر أربع قنوات هي (عبورة، 2009، صفحة 19) :

- **قناة إحلال السلع :** تشير إلى التأثير المباشر للأسعار العالمية على الأسعار المحلية، مما يعمل على تحديد مستويات الأسعار في السوق المحلية.
- **قناة تدفقات الأصول والروابط النقدية :** تشير إلى تأثير المداخيل الواردة من الخارج على العرض النقدي والطلب الفعال في السوق المحلية.
- **قناة الأسعار :** تشكل هذا القناة الآلية التي يتم من خلالها إنتقال تأثير الأسعار العالمية إلى الأسعار المحلية، ويطلق عليها **"قناة احلال العملة .**
- **قناة السيولة :** القناة المعنية بالآثار المترتبة عن المعاملات الدولية على الدخل والسيولة، مما ينعكس على الطلب المحلي الفعال.

4 - تحليل قياسي لأثر إنتقال التضخم المستورد على التضخم المحلي في الجزائر بإستخدام نموذج NARDAL خلال الفترة (1990 – 2024) :

تسعى الدراسة إلى فحص دقيق **لفرضية عدم التماثل** في الاستجابة، أي مدى اختلاف رد فعل التضخم المحلي تجاه الصدمات الإيجابية والسلبية في أسعار الواردات.

4-1 متغيرات الدراسة :

لتحليل العلاقة بين التضخم المستورد والمحلي، تم اختيار **نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع غير الخطي (NARDL)**، وهو امتداد للنموذج الخطي (ARDL) طوره (Pesaran & Shin, 1995) يسمح هذا الإطار القياسي بتجاوز فرضية التماثل المقيدة في النماذج التقليدية، وذلك عبر قياس الأثر المنفصل للصدمات الإيجابية (الارتفاعات) والسلبية (الانخفاضات) في التضخم المستورد على التضخم المحلي في الأجلين القصير والطويل. يتيح لنا

هذا المنهج الحصول على نتائج أكثر دقة، كما أنه يتماشى بشكل مباشر مع هدف الدراسة المتمثل في استكشاف هذه الديناميكيات غير المتماثلة في سياق الاقتصاد الجزائري.

عند اختيار المتغيرات المضمنة في هذا النموذج تم التركيز على معيارين أساسيين :**أولاً**، مراجعة **الأدبيات الاقتصادية** النظرية والتطبيقية ذات الصلة، لا سيما تلك التي ركزت على اقتصادات الدول المصدّرة للنفط والحالة الخاصة بالاقتصاد الجزائري .**ثانياً**، مراعاة **الخصوصية الهيكلية** للاقتصاد الجزائري بوصفه اقتصادًا أحادي المورد يعتمد بشكل كبير على صادرات المحروقات.

أما الإطار الزمني للدراسة، فيغطي الفترة الممتدة من عام **1990**إلى**2024** وقد تم اختيار سنة البداية لكونها تمثل نقطة التحول الهيكلي نحو اقتصاد السوق في الجزائر، بينما تم تحديد نهاية الفترة بناءً على **مدى توفر البيانات** الإحصائية الموثوقة والأكثر دقة.

الجدول رقم (1): متغيرات الدراسة المعتمدة

المتغير	المفهوم وطريقة الحساب	مصدر البيانات المحتمل
المتغير التابع: معدل التضخم INF	معدل النمو السنوي لمؤشر أسعار المستهلك (CPI).	البنك الدولي (WB)
المتغير المستقل الرئيسي: التضخم المستورد (IMPINF)	التضخم (إجمالي الواردات/ الناتج المحلي الإجمالي) × معدل العالمي	البنك الدولي (WB)
متغير ضابط: سعر الصرف الفعلي الحقيقي REER	مؤشر سعر الصرف المرجح تجارياً والمعدل حسب فروق الأسعار. (الارتفاع يعني زيادة في قيمة العملة)	البنك الدولي (WB)
متغير ضابط: نمو الكتلة النقدية GM2	معدل النمو السنوي لعرض النقد بمعناه الواسع (M2).	البنك الدولي (WB)
متغير ضابط: نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي RGDPG	معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة.	البنك الدولي (WB)
متغير ضابط: الإنفاق الحكومي GEXP_GDP	إجمالي الإنفاق الحكومي كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي.	البنك الدولي (WB)

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات البنك الدولي https://www. Worldbank..org/

4- 2 تصميم النموذج:

يمكن صياغة نموذج الدراسة كما يلي:

$$INF = f(X) = f(INF_{IMP} - \text{REER} - \text{GM2} - \text{RGDPG} - \text{GEXP}_{GDP})$$

$$\Delta INF_{\{t\}} = \alpha_{\{0\}} + \sum_{\{\{i=1\}\}}^{\{q\}} \beta_{\{i\}} \Delta INF_{\{t-i\}} + \sum_{\{j=0\}}^{\{q\}} \left(\theta_{\{j\}}{}^{\{+\}\Delta POS}_{\{t-j\}} + \theta_{\{j\}}{}^{\{-\}\Delta NEG}_{\{t-j\}} \right) + \sum_{\{k=0\}}^{\{r\}} \phi_{\{i\}} \Delta X_{\{t-k\}}$$
$$+ \lambda_{\{1\}} INF_{\{t-1\}} + \lambda_2^{+} POS_{\{t-1\}} + \lambda_3^{-} NEG_{\{t-1\}} + \lambda_{\{4\}} X_{\{t-1\}} + \epsilon_{\{t\}}$$

حيث: $(\alpha_{\{0\}})$ يمثل القاطع أو ثابت التقدير، $(\lambda_{\{1\}})$ معامل تصحيح الخطأ وكل من $(\lambda_2^{+} POS_{\{t-1\}} + \lambda_3^{-} NEG_{\{t-1\}})$ الصدمات الموجبة والسالبة في الأجل الطويل في معدلات التضخم المستوردة في

حين يمثل كل من ($\sum_{j=0}^{q}\left(\theta_{j}{}_{t-j}^{+}\Delta POS + \theta_{j}{}_{t-j}^{-}\Delta NEG\right)$) الصدمات الموجبة والسالبة في الأجل القصير للمتغير المستقل الرئيسي و (j ;1..... n) درجة تأخير النموذج و (t : 1.....T) يمثل الزمن، و تمثل ϵ_{t} حد الخطأ العشوائي .

3-4 الخصائص الأساسية لمتغيرات الدراسة:

يوضح الجدول التالي الخصائص الأساسية لمتغيرات الدراسة خلال الفترة الممتدة لـ 34 سنة.

الجدول (02): الإحصاءات الوصفية للسلاسل الزمنية

	INF_LOC	INF_IMP	GM2	OPEN	REER	RGDPG	RGEXP
Mean	4.68	2.16	14.08	54.88	**113.08**	**2.60**	**95.08**
Median	3.78	1.23	13.75	53.45	**102.62**	**3.05**	**95.54**
Maximum	10.25	8.63	54.05	71.03	**220.96**	**6.50**	**112.79**
Minimum	1.44	0.07	-0.76	40.39	**86.80**	**-5.00**	**74.39**
Std. Dev.	2.49	2.27	9.72	7.70	**25.55**	**2.34**	**10.22**
Skewness	0.73	1.65	2.01	0.24	**2.48**	**-1.21**	**-0.26**
Kurtosis	2.31	4.57	9.74	2.19	**10.56**	**4.84**	**2.31**
Jarque-Bera	3.65	19.00	87.21	1.27	**115.91**	**13.07**	**1.05**
Probability	0.16	0.00	0.00	0.53	**0.00**	**0.00**	**0.59**
Observations	34.00	34.00	34.00	34.00	**34.00**	**34.00**	**34.00**

المصدر: نتائج تحليل بيانات بإستخدام برنامج **Eviews 12**.

يتبين من خلال الجدول أعلاه ان متوسط التضخم المحلي ,(INF_LOC) الذي بلغ ,4.68%يفوق بشكل واضح متوسط التضخم المستورد (INF_IMP) البالغ .2.16%هذا الفارق يشير إلى أن التضخم في الجزائر ليس مجرد ظاهرة مستوردة بالكامل، بل إن هناك عوامل وضغوطًا هيكلية داخلية تلعب دورًا محوريًا في دفع المستوى العام للأسعار إلى الأعلى. علاوة على ذلك, فإن الانحراف المعياري للتضخم المحلي (2.49) يعد مرتفعًا مقارنة بمتوسطه, مما يؤكد على حالة عدم اليقين التي سادت الأسعار المحلية. ومن المثير للاهتمام أن التضخم المحلي لا يرفض فرضية التوزيع الطبيعي ,(Prob. = 0.16) مما قد يوحي بأنه يميل إلى التحرك بشكل أكثر انتظامًا حول متوسطه مقارنة بالمتغيرات الأخرى.

من جهة أخرى فإن نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (RGDPG) يوضح أن هناك نطاقًا دراماتيكيًا يتأرجح بين نمو قوي بلغ 6.5% وانكماش حاد وصل إلى ,5%-وهو ما يعكس بوضوح تأثر الاقتصاد بالصدمات النفطية والأزمات الاقتصادية الدورية، كما يكشف سعر الصرف الفعلي الحقيقي (REER) عن تقلبات كبيرة، (Std. Dev. = 25.55)حيث تضاعفت قيمته من 86.8إلى ,220.96مما يعكس فترات من التقييم المفرط للعملة تلتها تصحيحات حادة, وهو عامل له تأثير مباشر على تكلفة الواردات والقدرة التنافسية للاقتصاد، كما شهد نمو الكتلة النقدية ,(GM2) تذبذبًا كبيرًا, مما يشير إلى تحديات في ضبط السياسة النقدية، حيث بين تحليل الإحصاءات الوصفية (الجدول أعلاه) أن هناك تبايناً ملحوظاً في قيم الانحراف المعياري لمتغيرات الدراسة، فقد سُجلت قيم مرتفعة لمتغيري أسعار النفط وسعر الصرف، بينما كانت قيم الانحراف المعياري لكل من معدل النمو الاقتصادي ومعدل التضخم منخفضة نسبياً، تجدر الإشارة إلى أن هذا التباين الواضح في مقاييس التشتت المُطلق لا يعكس بالضرورة

درجة التقلب الحقيقية لكل متغير، بل يوضح بشكل أساسي إلى اختلاف وحدات القياس المستخدمة (مثل: الدولار للبرميل، الدينار مقابل الدولار، والنسب المئوية للمعدلات).

معظم المتغيرات الأساسية في هذا التحليل لا تتبع التوزيع الطبيعي مثل التضخم المستورد ,(INF_IMP) سعر الصرف ,(REER) والنمو الاقتصادي (RGDPG) ترفض جميعها فرضية التوزيع الطبيعي عند مستويات دلالة مرتفعة. وتشير قيم الانحراف (Skewness) والتفرطح (Kurtosis) المرتفعة إلى أن توزيع هذه المتغيرات يتميز بـ" fat tails "مما يعني أن الاقتصاد كان عرضة لصدمات مفاجئة وحادة أكثر مما يتوقعه التوزيع الطبيعي، هذه الخاصية الإحصائية ليست مجرد ملاحظة فنية، بل هي تأكيد على أن النماذج الخطية التقليدية قد تكون قاصرة عن التقاط هذه الديناميكيات غير المنتظمة, مما يعزز من أهمية اختيارنا لنموذج غير خطي مثل **NARDL**القادر على التعامل مع مثل هذه الصدمات غير المتماثلة.

4-4 النتائج والمناقشة:

4-4-1 الاختبارات التشخيصية للنموذج:

إن تطبيق منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) ومشتقاتها غير الخطية (NARDL) يرتكز على استيفاء مجموعة من الشروط الإحصائية الأساسية، حيث يتطلب النموذج أن تكون جميع المتغيرات متكاملة من الرتبة الصفرية **I(0)**أو الأولى ,**I(1)**مع استبعاد أي متغيرات من الرتبة الثانية .I(2) ، كما يعد إثبات وجود **علاقة تكامل مشترك** طويلة الأجل بين متغيرات النموذج شرطًا محوريًا، حيث يجب أن تجتاز بواقي النموذج المقدر بنجاح الاختبارات التشخيصية التي تؤكد خلوها من مشاكل الارتباط الذاتي وعدم ثبات التباين, بالإضافة إلى اتباعها للتوزيع الطبيعي. وبالتالي, فإن التحقق الدقيق من هذه الافتراضات يعد خطوة أساسية لضمان دقة النتائج الاقتصادية المستخلصة.

أ-نتائج دراسة الاستقرارية:

يُعد التحقق من **استقرار (Stationarity)** السلاسل الزمنية خطوة منهجية ضرورية تسبق عملية النمذجة القياسية، تكون السلسلة الزمنية مستقرة إذا كانت خالية من **الجذور الأحادية**؛ ومن أجل فحص هذه الخاصية، تم اللجوء في هذه الدراسة إلى اختبار **فيليبس-بيرون(Phillips-Perron - PP)** ، وهو من الاختبارات المعتمدة والموثوقة في الأدبيات التطبيقية. تستند آلية هذا الاختبار إلى الفرضيات التالية:

- **الفرضية الصفرية :(H_0)** السلسلة الزمنية غير مستقرة (أي تحتوي على جذر أحادي).

الجدول رقم (03): ملخص اختبارات الاستقرارية عند المستوى والفرق الأول

المتغير	الاختبار عند المستوى (At Level)	الاختبار عند الفرق الأول (At First Difference)	رتبة التكامل
(التضخم المحلي) INF_LOC	غير مستقر	مستقر عند 1%	I(1)
التضخم) INF_IMP (المستورد	غير مستقر	مستقر عند 1%	I(1)
(نمو الكتلة النقدية) GM2	مستقر عند 1%	مستقر عند 1%	I(0)
(سعر الصرف الفعلي) REER	مستقر عند 1%	مستقر عند 1%	I(0)
نمو الناتج) RGDPG (الحقيقي	مستقر عند 5%	مستقر عند 1%	I(0)
نمو الإنفاق) RGEXP (الحقيقي	غير مستقر	مستقر عند 1%	I(1)

المصدر: نتائج تحليل بيانات بإستخدام برنامج **Eviews 12**.

تُظهر نتائج اختبارات جذر الوحدة, كما هو موضح في الجدول أعلاه, أن متغيرات الدراسة تتكون من مزيج من الرتبتين، حيث أثبتت نتائج اختباري ADF و PP أن متغيري **التضخم المحلي** ,**(INF_LOC) التضخم المستورد** ,**(INF_IMP)**و**نمو الإنفاق الحقيقي (RGEXP)** غير مستقرة عند مستواها الأصلي ولكنها أصبحت مستقرة بعد أخذ الفرق الأول، مما يعني أنها متكاملة من **الرتبة الأولى.((I(1)**

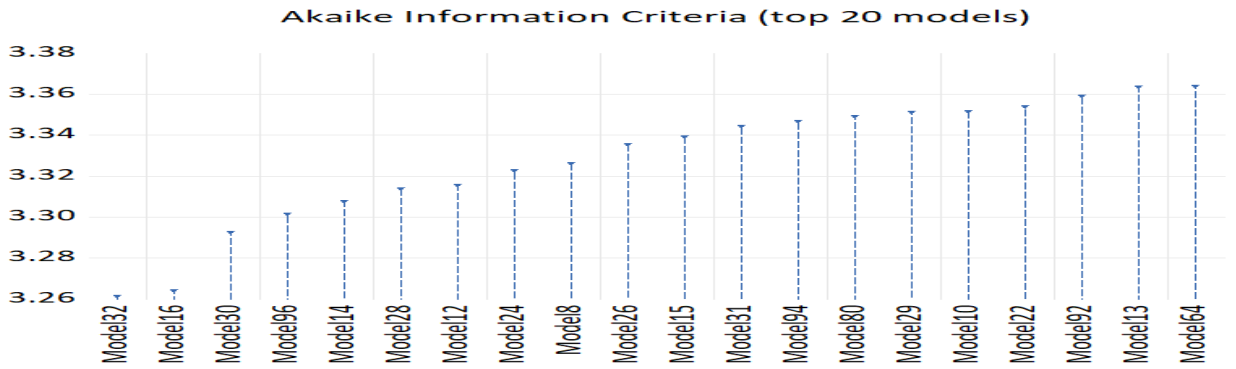
في المقابل, أظهرت متغيرات **نمو الكتلة النقدية** ,**(GM2) سعر الصرف الفعلي الحقيقي** ,**(REER)** و**نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (RGDPG)** استقرارية عند مستواها الأصلي, أي أنها متكاملة من **الرتبة الصفرية (I(0)).**

النتيجة الأهم هنا هي أن جميع المتغيرات إما متكاملة من الرتبة **I(0)**أو ,**I(1)**مع التأكد من **عدم وجود أي متغير متكامل من الرتبة الثانية .I(2)** هذه النتيجة حاسمة وتتوافق تمامًا مع الشرط الأساسي لتطبيق منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL) ومشتقاتها غير الخطية .(NARDL) .

ب- **اختبار التكامل المشترك وفق منهجية الحدود:**

كخطوة أولية أساسية، تم الاعتماد على **معيار أكايكي للمعلومات (AIC)** لاختيار الهيكل الديناميكي الأمثل للنموذج من بين **96**نموذجًا محتملاً .وكما يتضح من مخرجات ,EViews فقد وقع الاختيار على نموذج **ARDL(3,0,0,0,0,0)**باعتباره النموذج الذي حقق أدنى قيمة لمعيار ,AIC والتي بلغت .**3.261** ونتائج عملية المفاضلة موضحة من خلال الشكل ادناه:

الشكل رقم (01): نتائج اختبار درجة التأخير المثلى



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 12

تم إجراء اختبارات التكامل المشترك باستخدام المنهجية ذات الركيزتين :اختبار الحدود الإحصائي والتأكيد الاقتصادي عبر معامل تصحيح الخطأ .(ECT) يلخص الجدول أدناه هذه النتائج المحورية.

الجدول رقم (04): معامل تصحيح الخطأ واختبار الحدود

الاختبار	القيمة المحسوبة	القيمة الحرجة / الشرط	النتيجة
اختبار الحدود (F-statistic)	8.68	الحد الأعلى عند 1%: 6.21	يوجد تكامل مشترك
معامل تصحيح الخطأ (ECT)	-0.827 (p-value = 0.000)	يجب أن يكون سالبًا وذا دلالة إحصائية	تحقق الشرط

المصدر: نتائج تحليل بيانات بإستخدام برنامج Eviews 12.

تؤكد النتائج على وجود علاقة توازنية مستقرة وطويلة الأجل بين التضخم المحلي ومحدداته، **على اعتبار** أن قيمة **إحصائية F**-المحسوبة من اختبار الحدود، بلغت **8.68**، تتجاوز بشكل كبير الحد الحرج الأعلى البالغ **6.21**عند مستوى دلالة 1%. وبالتالي نرفض الفرضية العدمية القائلة بعدم وجود تكامل مشترك.

من جهة ثانية، يأتي معامل تصحيح الخطأ(ECT) ، الذي يعمل كآلية تأكيد؛ والذي بلغت قيمة المعامل -0.827، وهي سالبة كما تتطلب النظرية، وذات دلالة إحصائية عالية جدًا مع قيمة احتمالية (p-value) تقترب من الصفر، هذا يؤكد وجود آلية قوية تعمل على تصحيح أي انحرافات قصيرة الأجل وتعيد المتغيرات إلى مسارها التوازني طويل الأجل، كما تشير قيمة المعامل إلى سرعة تعديل سريعة، حيث يتم تصحيح ما يقرب من 82.7% من أي اختلال في التوازن خلال العام التالي.

5-4 اختبارات مشاكل القياس:

قبل التحليل الاقتصادي وتفسير معاملات النموذج المقدر، من الضروري إجراء مجموعة من الاختبارات التشخيصية، بهدف ضمان موثوقية النتائج وصلاحيتها للاستدلال الإحصائي من خلال التحقق من استيفاء بواقي النموذج للفرضيات الكلاسيكية.

الجدول :(05) ملخص نتائج الاختبارات التشخيصية

الاختبار (الفرضية الصفرية)	الإحصائية المحسوبة	قيمة P-value	النتيجة
الارتباط الذاتي (Breusch-Godfrey) لا يوجد ارتباط ذاتي	$\chi^2 = 1.70$	0.427	**قبول** H_0: النموذج لا يعاني من الارتباط الذاتي
عدم ثبات التباين (Breusch-Pagan) التباين ثابت	$\chi^2 = 6.85$	0.652	**قبول** H_0: النموذج لا يعاني من عدم ثبات التباين
صحة توصيف النموذج (Ramsey RESET) النموذج موصف بشكل صحيح	F-stat = 0.005	0.940	**قبول** H_0: توصيف النموذج سليم وظيفيًا
التوزيع الطبيعي للبواقي (Jarque-Bera) البواقي تتبع التوزيع الطبيعي	J-B stat = 20.97	0.000	**رفض** H_0: البواقي لا تتبع التوزيع الطبيعي
ملاحظة χ^2: هي قيمة إحصائية كاي-تربيع المقابلة لـ(Obs*R-squared)			

المصدر: نتائج تحليل بيانات بإستخدام برنامج Eviews 12.

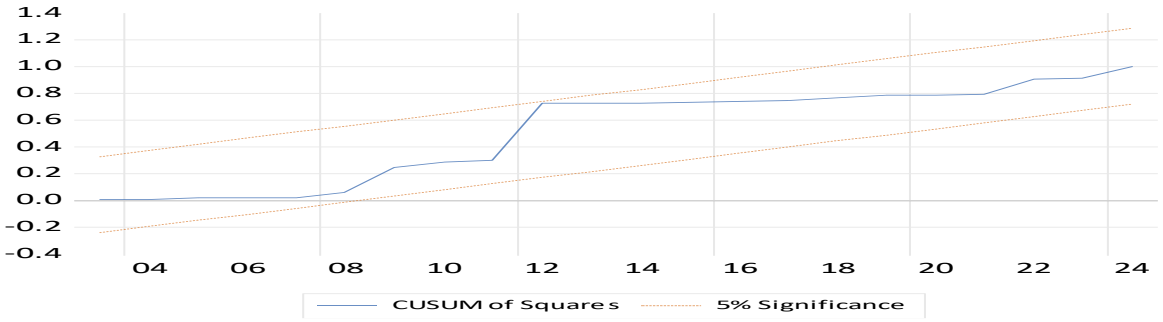
تشير النتائج الموضحة أعلاه إلى أن النموذج المقدر يتمتع بدقة إحصائية، حيث أن بواقي النموذج لا تعاني من أي مشكل من مشاكل القياس، كما أن قيمة إحصائية كاي-تربيع لاختبار Breusch-Godfrey كانت منخفضة (1.70)، مع قيمة احتمالية (0.427) ، وعليه تؤكد عدم وجود مشكلة الارتباط الذاتي في البواقي، كما تؤكد نتيجة اختبار Breusch-Pagan-Godfrey ($\chi^2 = 6.85$, p-value = 0.652) غياب مشكلة عدم ثبات التباين (Heteroskedasticity). علاوة على ذلك، جاءت نتيجة اختبار Ramsey RESET بقيمة إحصائية F منخفضة جدًا (0.005) لتؤكد صحة التوصيف الوظيفي للنموذج.

أما بالنسبة لاختبار Jarque-Bera، فقد أشارت قيمته المرتفعة (20.97) إلى أن بواقي النموذج لا تتبع التوزيع الطبيعي، وعلى الرغم من أن هذا يعتبر خروجًا عن أحد الافتراضات الكلاسيكية، إلا أنه لا يعد مشكلة حرجة في سياق نماذج ARDL ، خاصة وأن سلامة النموذج من مشكلتي الارتباط الذاتي وعدم ثبات التباين تضمن أن تقديراتنا للمعلمات تظل غير متحيزة ومتسقة.

بناءً على ما سبق، يمكن أن نستنتج دقة النموذج من الناحية القياسية.

فيما يخص اختبار الثبات الهيكلي للنموذج فقد تم تمثيل مربعات المجموع التراكمي من خلال الشكل أدناه:

الشكل رقم (02): نتائج اختبار مربعات المجموع التراكمي



المصدر: نتائج تحليل بيانات بإستخدام برنامج **Eviews 12**.

أوضحت نتائج اختبار الاستقرار الهيكلي، وتحديداً اختبار المربعات التراكمية للبواقي (CUSUM of Squares)، أن الرسم البياني للمربعات التراكمية (الخط الأزرق) يقع بالكامل ضمن نطاقي الثقة المحددَين عند مستوى دلالة 5% (الخطوط الحمراء)، هذه النتيجة تشير إلى قبول الفرضية العدمية القائلة باستقرار معلمات النموذج .

6-4 النتائج المستخلصة

1-6-4 التحليل الإقتصادي: من الضروري التأكيد على أن التحليل الإقتصادي سيركز بشكل خاص على المعلمات التي تحمل دلالة إحصائية، وذلك في الأجلين القصير والطويل، يوضح الجدول التالي النتائج المستخلصة:

الجدول رقم (06) : نتائج التقدير في الاجلين القصير والطويل وفق نموذج (NARDL)

المتغير	المعامل	إحصائية t	P-value
الآثار طويلة الأجل (Effects Long-Run)			
التضخم المستورد (صدمة موجبة)	2.008	4.317	0.0002**
التضخم المستورد (صدمة سالبة)	1.248	5.168	0.0000**
سعر الصرف الفعلي الحقيقي (REER)	0.087	2.66	0.0132*
نمو الإنفاق الحكومي الحقيقي (RGEXP)	-0.223	-3.968	0.0005**
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (RGDPG)	-0.149	-1.204	0.2393
نمو الكتلة النقدية (GM2)	-0.023	-0.674	0.5059
الآثار قصيرة الأجل (Dynamics Short-Run)			
معامل تصحيح الخطأ (ECTt-1)	-0.827	-4.784	0.0000**
Δ(INF_LOC(-2))	-0.291	-3.042	0.0050**
Δ(INF_LOC(-1))	-0.175	-1.857	0.0738
الثابت (C)	15.71	8.661	0.0000**
إحصاءات جودة النموذج			
المعدل R-squared	0.758	F-statistic	33.39 (0.0000)**
* - ** تشير إلى دلالة إحصائية عند 1% و5% على التوالي			

المصدر: نتائج تحليل بيانات بإستخدام برنامج **Eviews 12**.

- **في الأجل القصير**

تصف نتائج المدى القصير ديناميكية التكيف السريعة للتضخم في الجزائر، المعلمة الأهم هي **معامل تصحيح الخطأ** ,**(ECT)** الذي بلغت قيمته **0.827**-وهو ذو دلالة إحصائية عالية. هذه القيمة الكبيرة تشير إلى سرعة تعديل عالية جدًا، حيث يتم تصحيح ما يقرب من **83%**من أي اختلال عن مسار التوازن طويل الأجل خلال عام واحد فقط. هذه السرعة تعكس مدى قوة الارتباط بين المتغيرات وقوة آلية العودة للتوازن، بالإضافة إلى ذلك, تظهر النتائج أن للتضخم "ذاكرة قصيرة"، حيث أن التغير في التضخم قبل عامين **(ΔINF_LOC(-2))**يؤثر بشكل سلبي ومعنوي على التغير الحالي, مما يشير إلى وجود نوع من التصحيح الذاتي في ديناميكية التضخم قصيرة الأجل. وأخيرًا, تؤكد إحصاءات جودة النموذج, مثل **R-squaredالمعدل (76%)** و**إحصائية F** ذات الدلالة العالية، على القدرة التفسيرية القوية للنموذج وصلاحيته الكلية.

- **في الاجل الطويل**

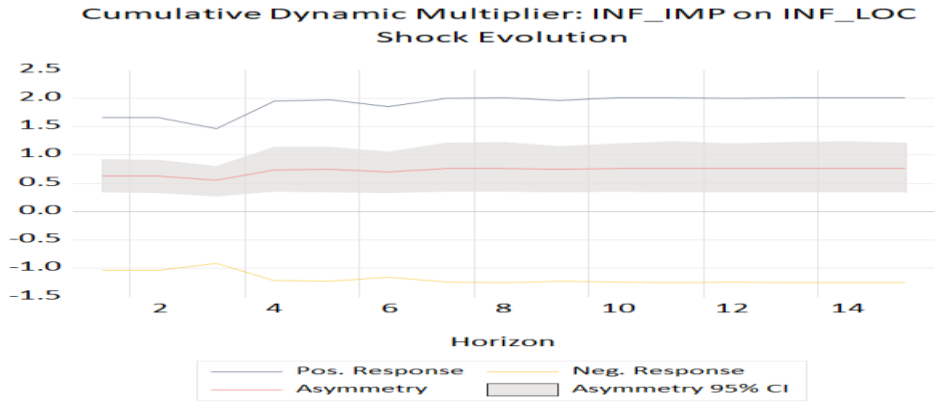
كشف نتائج المدى الطويل عن المحددات الهيكلية للتضخم في الجزائر، حيث يتضح أن **للتضخم المستورد** دورًا محوريًا ومهمًا, مع وجود **أثر غير متماثل** .حيث يؤدي ارتفاع التضخم المستورد بنسبة 1% إلى زيادة التضخم المحلي بنسبة كبيرة تبلغ ,**2.01%**وهو ما يؤكد على ظاهرة "تمرير التكاليف (cost-pass-through) "القوية للاقتصاد الجزائري، مع أن انخفاض التضخم المستورد يؤدي أيضًا إلى زيادة التضخم المحلي بنسبة .**1.25%**ورغم أن هذه النتيجة قد تبدو غير متوقعة، إلا أنها قد تعكس ظواهر مثل " إنزلاقات الأسعار نحو الأسفل-prices are sticky) " ,(downwardحيث لا يقوم المنتجون المحليون بتمرير انخفاض تكاليف الاستيراد إلى المستهلك النهائي، في كلتا الحالتين، فإن حجم الأثر المختلف يؤكد وجود علاقة غير متماثلة.

من ناحية أخرى، يظهر **سعر الصرف الفعلي الحقيقي (REER)** أثرًا إيجابيًا وذا دلالة إحصائية, وهو ما يخالف النظرية التقليدية. يمكن تفسير هذه النتيجة في السياق الجزائري بأن ارتفاع قيمة العملة الحقيقية غالبًا ما يكون مصاحبًا لارتفاع أسعار المحروقات، الأمر الذي يزيد من الإنفاق الحكومي والسيولة المحلية، مما يولد ضغوطًا تضخمية تفوق أثر انخفاض تكلفة الواردات، كما يظهر **الإنفاق الحكومي (RGEXP)** أثرًا سلبيًا على التضخم في المدى الطويل، مما قد يشير إلى أن طبيعة الإنفاق في النموذج قد تكون موجهة نحو دعم العرض أو السلع الأساسية، مما يخفف من الضغوط التضخمية على المدى الطويل، بينما لم تظهر متغيرات **النمو الاقتصادي** و**نمو الكتلة النقدية** أثرًا معنويًا في تحديد مسار التضخم طويل الأجل وفقًا لهذا النموذج.

4-6-2 **تحليل المضاعف الديناميكي:**

يقدم هذا الرسم البياني التالي عرضًا ديناميكيًا للعلاقة بين التضخم المستورد والتضخم المحلي، حيث يوضح مسار استجابة التضخم المحلي بمرور الوقت عند تعرضه لصدمة مفاجئة (سواء كانت موجبة أو سالبة) في التضخم المستورد

الشكل 3: الأثر المضاعف التراكمي الديناميكي غير المتماثل في التضخم المستورد و انتقالها الى التضخم المحلي



المصدر: نتائج تحليل بيانات بإستخدام برنامج **Eviews 12**.

نلاحظ أن استجابة التضخم المحلي لصدمة موجبة (ارتفاع) في أسعار الواردات هي استجابة **فورية وقوية**، حيث يؤدي ارتفاع التضخم المستورد بنسبة 1% إلى زيادة فورية في التضخم المحلي بحوالي 1.6%. يتطور هذا التأثير خلال السنوات التالية ليستقر عند مستوى توازني طويل الأجل أعلى، حيث يكون التضخم المحلي قد ارتفع بشكل دائم بما يقارب 2.0%. هذا يدل على وجود ظاهرة "تمرير كامل" وقوي لزيادة التكاليف إلى الأسعار المحلية.

على النقيض تمامًا، فإن استجابة التضخم المحلي لصدمة سالبة (انخفاض) في أسعار الواردات تختلف بشكل ملحوظ، يؤدي انخفاض التضخم المستورد بنسبة 1% إلى انخفاض أولي في التضخم المحلي بحوالي 1.0% فقط، ثم يستقر الأثر عند حوالي -1.25% في المدى الطويل، هذا يعني أنه على الرغم من وجود تمرير لانخفاض التكاليف إلى المستهلك، إلا أن حجم هذا التأثير أقل قوة من تأثير الصدمة الموجبة.

وهذا ما يزيد من التأكيد الإحصائي لوجود عدم التماثل .يمثل الخط الأحمر الفارق بين الاستجابة الموجبة والسالبة، ونلاحظ أنه يظل موجبًا طوال الأفق الزمني، كما أن المنطقة الرمادية المظللة -التي تمثل فاصل الثقة 95% لهذا الفارق - تقع بأكملها فوق خط الصفر،هذه نتيجة إحصائية قوية، فهي تعني أن الفرق بين الاستجابتين هو ذو دلالة إحصائية عند مستوى 5% .

5- خاتمة:

يعتبر التضخم المستورد من أبرز المحددات الرئيسية لتزايد تداعيات التضخم المحلي في الجزائر، حيث ينتقل تأثيره عبر العديد من القنوات أهمها أسعار الواردات وسعر الصرف، فيتسبب في العديد من الإختلالات والتغيرات الديناميكية في الإقتصاد الوطني، من خلال التأثير على أسعار السلع المستوردة وزيادة الضغوط التضخمية على الأسعار المحلية، مما يؤدي إلى تراجع القدرة التنافسية للمنتجات الجزائرية في الأسواق العالمية، وعلى هذا الأساس أصبح من الضروري وضع إستراتيجيات إقتصادية متكاملة تشمل السياسات النقدية، التجارية والإنتاجية مع تنويع الواردات وتعزيز الإنتاج المحلي .

أهم النتائج المتوصل إليها

لقد أثبت التحليل القياسي وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين التضخم المحلي ومجموعة من محدداته، كما أكد على الطبيعة **غير المتماثلة** لتأثير التضخم المستورد على التضخم المحلي في الجزائر، حيث تبين أن الاقتصاد الجزائري يستجيب بشكل مختلف تمامًا لارتفاع أسعار التضخم المستورد مقارنة بانخفاضه:

1- **الأثر المضاعف للصدمات الإيجابية** :أظهرت النتائج أن كل ارتفاع بنسبة 1% في التضخم المستورد يؤدي إلى ارتفاع التضخم المحلي بنسبة كبيرة تصل إلى حوالي 2% في المدى الطويل. هذا يعني أن الاقتصاد لا يمتص الصدمات التضخمية الخارجية فحسب، بل يضاعف من أثرها.

2- **الأثر المحدود للصدمات السلبية** :على النقيض، فإن انخفاض أسعار الواردات لا يُترجم بنفس القوة إلى انخفاض في الأسعار المحلية، وعليه تشير إلى وجود اختلالات هيكلية في الأسواق المحلية تمنع تمرير انخفاض التكاليف إلى المستهلك النهائي.

3- **دور سعر الصرف والإنفاق الحكومي** : يلعب كلا من سعر الصرف الفعلي الحقيقي والإنفاق الحكومي في تشكيل مسار التضخم طويل الأجل.

4- إن الإختلالات الهيكلية في الأسواق المحلية تمنع تمرير إنخفاض التكاليف غلى المستهلك النهائي بسبب ضعف الإنتاج المحلي وهشاشته.

توصيات الدراسة:

- **ضرورة تبني إدارة استباقية للصدمات الخارجية من طرف** السلطات النقدية والتجارية مثل تنويع مصادر الاستيراد لتقليل الاعتماد على الأسواق المتقلبة، وبناء مخزونات استراتيجية من السلع الأساسية للتخفيف من أثر الصدمات السعرية العالمية المفاجئة.

- **تعزيز مرونة سعر الصرف لأن** الأثر التضخمي لارتفاع سعر الصرف الفعلي الحقيقي يستدعي إدارة أكثر مرونة لسعر الصرف، وتجنب فترات التقييم المفرط للعملة التي قد تصاحب ارتفاع أسعار المحروقات، وذلك للحد من الضغوط التضخمية الناتجة عن زيادة السيولة.

- ضرورة **معالجة الاختلالات الهيكلية المحلية** ، مع تفعيل سياسات تهدف إلى تعزيز المنافسة ومكافحة الممارسات الاحتكارية لضمان أن يستفيد المستهلك من انخفاض الأسعار العالمية.

- دعم الإنتاج المحلي للسلع الأساسية لتقليل الحاجة إلى الواردات.

- التنسيق بين السياسة النقدية والمالية للتحكم في الضغوط التضخمية.

6- قائمة المراجع :

أولا: المراجع باللغة العربية:

المؤلفات:

1- خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، (2000)، مبادئ الإقتصاد الكلي، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان .

2- رجاء الربيعي، (2013)، دور السياسة المالية النقدية في معالجة التضخم الركود، دار امنة للنشر والتوزيع، الأردن .

3- عبد الحسين جليل عبد الحسن الغالبي (2011) ، سعر الصرف في ظل الصدمات الإقتصادية، دار الصفاء للنشر والتوزيع، ط1، عمان.

4- غاز حسين عناية ، (2000)، "التضخم المالي"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ، مصر.

5- مجدي عبد الفتاح سليمان (2002)، علاج التضخم والركود الإقتصادي في الإسلام، دار غريب، القاهرة .

6- الامين عبد الوهاب ، (2002 .)مباديء الاقتصاد الكلي، الحامد للنشر و التوزيع ، الأردن .

7- السيد متولي عبد القادر، (2014)، "إقتصاديات النقود والبنوك"، دار الفكر ناشرون وموزعون، الطبعة الثانة، الأردن.

المقالات:

8- مسعود مهوب، (2022)، إشكالية العلاقة بين البطالة والتضخم، مجلة الباحث الإقتصادي،جامعة برج بوعريريج، المجلد 9، العدد 1، ص 284.

9- عيسى شقبقب، و راضية بن زيان، (2017)، "أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي والتجارة الخارجية في الجزائر، مجلة بحوث، العدد11، الجزء الثاني.

10- فرحان حسين سعدون ، يونس سماح عبدالجبار ، 2021 ، التضخم في ظل قيد المديونية الخارجية في دول أمريكا اللاتينية/البرازيل أنموذجا، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية 17 , (55) ، ص 296.

الرسائل والأطروحات:

11- أسماء مخاليف، (2017)، محددات التضخم في الجزائر مقارنة بدوال الإستهلاك، أطروحة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر، باتنة.

12- حسام الدين عبورة ، (2009)، سياسات الحد من ظاهرة التضخم المستورد مع الاشارة إلى حالة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،جامعة حسيبة بن بوعلي ، الجزائر.

13- يوسف فالح الحنيطي، (1996)، أثر التضخم المستورد على التضخم المحلي والتجارة الخارجية في الأردن، دراسة قياسية (1993- 1969)، الاردن، مذكرة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية والعلوم الادارية ،جامعة اليرموك .

مواقع الأنترنت:

14- بيانات البنك الدولي https://www. Worldbank..org/

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية:

Journal article :

15- Henri Mercillon , l'inflation importée l'inflation a facteur externes dominants et son développement, world développement revive, vol15, n08,1987,p 1131).

7- الملاحق :

ملحق 1: اختبارات الاستقرارية

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)

		At Level					
		INF_IMP	INF_LOC	GM2	REER	RGDPG	RGEXP
With Con...	t-Statistic	-1.9099	-2.5521	-4.5706	-5.9622	-4.0366	-2.0489
	Prob.	*0.3240*	*0.1127*	*0.0009*	*0.0000*	*0.0036*	*0.2657*
		n0	n0	***	***	***	n0
With Con...	t-Statistic	-2.1358	-3.0257	-5.5171	-8.4622	-3.9794	-2.2232
	Prob.	*0.5083*	*0.1403*	*0.0004*	*0.0000*	*0.0192*	*0.4623*
		n0	n0	***	***	**	n0
Without C...	t-Statistic	-1.6419	-1.4889	-1.9947	-2.3734	-2.0947	-0.2339
	Prob.	*0.0942*	*0.1257*	*0.0455*	*0.0191*	*0.0365*	*0.5946*
		*	n0	**	**	**	n0

		At First Difference					
		d(INF_IMP)	d(INF_LOC)	d(GM2)	d(REER)	d(RGDPG)	d(RGEXP)
With Con...	t-Statistic	-5.6977	-7.1367	-24.1251	-21.3339	-11.8353	-5.7980
	Prob.	*0.0000*	*0.0000*	*0.0001*	*0.0001*	*0.0000*	*0.0000*
		***	***	***	***	***	***
With Con...	t-Statistic	-5.9412	-8.8025	-23.9934	-26.5418	-12.5769	-5.7025
	Prob.	*0.0001*	*0.0000*	*0.0000*	*0.0000*	*0.0000*	*0.0003*
		***	***	***	***	***	***
Without C...	t-Statistic	-5.6722	-7.0332	-20.3025	-15.9577	-11.2167	-5.9126
	Prob.	*0.0000*	*0.0000*	*0.0000*	*0.0000*	*0.0000*	*0.0000*
		***	***	***	***	***	***

UNIT ROOT TEST TABLE (ADF)

		At Level					
		INF_IMP	INF_LOC	GM2	REER	RGDPG	RGEXP
With Con...	t-Statistic	-1.8532	-2.5952	-4.5670	-6.3848	-4.0665	-2.0627
	Prob.	*0.3495*	*0.1038*	*0.0009*	*0.0000*	*0.0033*	*0.2602*
		n0	n0	***	***	***	n0
With Con...	t-Statistic	-2.3837	-3.0038	-5.5135	-8.4622	-4.0054	-2.2314
	Prob.	*0.3807*	*0.1459*	*0.0004*	*0.0000*	*0.0180*	*0.4580*
		n0	n0	***	***	**	n0
Without C...	t-Statistic	-1.6419	-1.5593	-2.2033	-2.1287	-1.2697	-0.2639
	Prob.	*0.0942*	*0.1103*	*0.0285*	*0.0338*	*0.1839*	*0.5836*
		*	n0	**	**	n0	n0

		At First Difference					
		d(INF_IMP)	d(INF_LOC)	d(GM2)	d(REER)	d(RGDPG)	d(RGEXP)
With Con...	t-Statistic	-5.9432	-5.9820	-7.0510	-11.4820	-9.1179	-5.6613
	Prob.	*0.0000*	*0.0000*	*0.0000*	*0.0000*	*0.0000*	*0.0000*
		***	***	***	***	***	***
With Con...	t-Statistic	-5.5762	-6.0664	-6.9336	-11.6097	-8.9983	-5.5711
	Prob.	*0.0004*	*0.0001*	*0.0000*	*0.0000*	*0.0000*	*0.0004*
		***	***	***	***	***	***
Without C...	t-Statistic	-5.8486	-6.0372	-7.1304	-11.7361	-9.2277	-5.7547
	Prob.	*0.0000*	*0.0000*	*0.0000*	*0.0000*	*0.0000*	*0.0000*
		***	***	***	***	***	***

Notes: (*)Significant at the 10%; (**)Significant at the 5%; (***) Significant at the 1%. and (no) Not Significant
"MacKinnon (1996) one-sided p-values.

ملحق 2: اختبارات مشاكل القياس

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:
Null hypothesis: No serial correlation at up to 2 lags

F-statistic	0.561462	Prob. F(2,20)	0.5791
Obs*R-squared	1.701165	Prob. Chi-Square(2)	0.4272

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey
Null hypothesis: Homoskedasticity

F-statistic	0.666185	Prob. F(9,22)	0.7300
Obs*R-squared	6.853253	Prob. Chi-Square(9)	0.6524
Scaled explained SS	8.616785	Prob. Chi-Square(9)	0.4734

Ramsey RESET Test
Equation: UNTITLED
Omitted Variables: Squares of fitted values
Specification: D(INF_LOC) INF_LOC(-1) GM2 RGEXP REER RGDPG @CUMDP(INF_IMP,"1993") @CUMDN(INF_IMP,"1993") D(INF_LOC(-1)) D(INF_LOC(-2)) C

	Value	df	Probability
t-statistic	0.075539	21	0.9405
F-statistic	0.005706	(1, 21)	0.9405
Likelihood ratio	0.008694	1	0.9257